مجلة مركز بحوث ودراسات

المدينة المنورة

العدد الثلاثون / رجب - رمضان ١٤٣٠هـ , يوليو - سبتمبر ٢٠٠٩م

٣٠

- الصفة تاريخها - أصحابها (دراسة تاريخية توثيقية)
- من النباتات الطبية في المدينة المنورة
- الصاع المديني بين المقاييس القديمة والحديثة
- القسم المفقود من التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي

- ثانياً -
الرد على نقد الدكتور سليمان الرحيلي لتحقيقي كتاب وفاء الوفا

أ. محمد نظام الدين الفتيح

باحث في تاريخ المدينة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وآله وصحبه ومن والاه، أما بعد..

لقد اطلعت على ملحوظات ومرئيات الأخ الكريم الدكتور سليمان الرحيلي لتحقيقي لكتاب وفاء الوفا، وإني إذ أشكره على اهتمامه وغيرته على تاريخ المدينة من أن ينشر بطريقة غير صحيحة، أبيّن بعض ما وقع فيه من لبس فأقول باختصار:

١- قولك: (لم أشر إلى جهود غيري في تحقيق الكتاب ونشره). فلاشك أن للسابق فضله على الرغم من الهفوات الفظيعة التي وقع فيها، ولقد ذكرتُ تعدد مطبوعات الكتاب وتنوع محققيه ص ١١؛ ولأني سوف أشير إلى مستوى علمي متدنٍّ جداً اجتهدت ألا أذكر الأسماء، وأرجو أن أكون قد أصبتُ، وأما كوني لم أذكر نسخهم في مراجع التحقيق؛ فذلك أن العادة جرت أن يُذكر في مراجع التحقيق أسماء الكتب التي نقل المحقق عنها، أو وثّق بها نصوص الكتاب وأثبتَها في هوامشه، والفهارس تأتي مطابقة لذلك، وأنا لم أنقل ولم أوثق منها شيئاً علماً بأني لا أنكر استفادتي الكبيرة منها في جوانب أخرى.

٢- وأما كلام الأخ الدكتور عن منهج التحقيق، فقد بالغ وهوَّل فيه،

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

وأرى أن في الأمر سعة، وليس هناك طريقة ملزمة، والمهم أن يخرج النص كما أراده مؤلفه دون تحريف أو تصحيف، ثم إن نسخ الكتاب الخطية تكاد تكون متطابقة، ولا يوجد فروقات كبيرة بينها، وصحيح أنني لم أحدد نسخة لتكون هي الأصل، وهذا في اعتقادي ليس شرطاً ملزماً في التحقيق، ويكفيني أني اعتمدت على خمس نسخ بعضها قريب من عهد المؤلف كنسخة راغب باشا التي تحدثتَ عنها، والتي سافرت إلى تركيا خصوصاً للحصول عليها. ثم إن بعض النسخ الأخرى منصوص فيها أنها منقولة من نسخة المؤلف وعليها تصحيحه، وقد وثّقتُ كل هذا كتابة وصورة (انظر: ص٤٠ ـ ٦٤).

٣ـ وقولك: (**وقوعه في أمر خطير وهو نسبته كثيراً من الأخطاء لعالم المدينة متجاهلاً دور النساخ**). لقد أثبتُّ على جلد الكتاب وصفحة عنوانه بأن السمهودي عالم المدينة ومؤرخها، وأحسب أني الوحيد من محققي كتابه الذي فعل ذلك، وأقمت بالرد على انتقاد الحافظ السخاوي للسمهودي، ووقفت مع السمهودي في انتقاده للحافظ ابن حجر على جلالة قدر هذا الأخير، ألم أجد له العذر في نقله عن الضعفاء والمتروكين؟ ولكن الأمانة العلمية تقتضي أن نذكر أيضاً الأخطاء التي قلتُ بالحرف أني **ادعيتها**، ودلّلت عليها ووثّقتها، ولك أن تنظر فيها فتردها أو توافقني عليها، وأما النساخ فقد أشرت إلى دورهم في التصحيف والتحريف في ذات المقدمة وفي المواضع نفسها (انظر: ص ١٠ ـ ٢١)، والغريب من الدكتور سليمان أن تؤاخذني على عشرة أخطاء أخذتُها على المؤلف، بينما يمدح الأستاذ حمد الجاسر ـ وهو يستحق ذلك ـ الذي نبّه على أضعاف هذه الأخطاء.

٤ـ اتهمني الدكتور سليمان بقصد زيادة حجم الكتاب، وطبعتي أربعة أجزاء كما هي طبعة غيري، بل عند بعضهم خمسة أجزاء، ولوحذفت من طبعتي مقدمات التحقيق والفهارس الفنية التي تخلو منها الطبعة الأولى

لظهر أن حجم التحقيق خلاف ما اتهمت به.

٥ـ أشار الدكتور سليمان إلى بعض الأحاديث بصفحاتها، وقال: (**إن أكثر ما ذكر المحقق بالنسبة للأحاديث الواردة هو توثيق وليس تخريجاً**). وهذا إقرار من الدكتور بأني وثّقت الأحاديث، وأما كون عملي توثيقاً وليس تخريجاً فهذا خطأ علمي أعذره فيه؛ لأنه ليس مختصاً بهذا العلم، فالتخريج عند المحدثين هو نسبة الحديث إلى من رواه، يقولون: أخرجه فلان وفلان، وقد فعلت هذا في توثيقي للأحاديث ، وأما إن كان الدكتور سليمان يقصد الحُكم على الحديث أهو صحيح أم ضعيف، فهذا ما لم أفعله في بعض الأحاديث كالتي أشرتَ إليها، وعذري أن سلف هذه الأمة من حفاظ ومؤرخين ومحدثين والذين أوردوا هذه الأحاديث في كتبهم أوردوها هكذا، وبعضهم أشار إلى الضعيف، وأغلبهم لم يشر إليه، وخاصة في كتب الفضائل والتاريخ والسير؛ لعدم الحاجة لذلك، هذا مع العلم أني أشرت في المقدمة إلى نقل المؤلف عن ضعفاء ومتروكين كابن زبالة وغيره، وأوردتُ قول علماء الجرح والتعديل في جواز الرواية عنهم (**ص ١٣ ـ ١٤**). كما أخذ عليَّ هنا أني وضعت عناوين الأبواب والفصول في مستطيلات، وهل هذا عيب أيضاً أيّها الأخ؟ هل هذا يحتاج إلى تنبيه؟، هل غيرتِ المستطيلاتُ في معنى النص أو حرفته؟، إنما هو ناحية فنية جمالية؛ لإبراز العنوان بدلاً من تكبيره فيأخذ مساحة أكبر.

٦ـ اتهمني الدكتور سليمان بعدم ضبط أسماء الأمكنة، مع أن المؤلف ترك الضبط وهو القريب من عهدها، فما بالك بي؟ غير أني طابقت من الأماكن على واقعنا ما اعتقدته نافعاً للقارئ وحسب إمكانيتي، ولست غريباً عن المدينة، فأنا أعيش هنا منذ مدة طويلة، وقد قلتُ في (منهجي في التحقيق)، بأن الكلمات المتعلقة بالمدينة لن أعلق عليها؛ لأن المؤلف رحمه الله أشبعها ضبطاً وشرحاً وتعريفاً في قسم الأماكن، أو في المساجد،

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

وكل ماذكرتَه مضبوط في مكانه، غير أبي رغال؛ لأن أبا رغال معروف لايختلف فيه اثنان.

واعترض الدكتور سليمان علي بأني لم أوثق أحياناً مصادر المؤلف مثل: الهجري في كتابه العقيق، ورزين في كتابه أخبار دار الهجرة، وكل علمي المتواضع أن كتابيهما غير مطبوعين، فكيف لي أن أوثق عنهما؟، وماتبَقَّى فهو موثق في الصفحات نفسها التي أشار إليها، وسبحان الله قد أسهو وقد أعجز عن توثيق بعض المصادر فهل هذا عيب؟، كما أن الدكتور سليمان اتهمني بأني لم أشرح كلمات مثل: المطيطاء، وجَمَلاً جوناً، والبريد، والفرسخ، وكلها مشروحة في ذات الصفحات التي ذكرها، وبالنسبة للكلمتين الأخيرتين فالمؤلف قال: (البريد: أربعة فراسخ، والفرسخ: ثلاثة أميال، والميل: ثلاثة آلاف وخمس مائة ذراع بذراع اليد). فشرحتُ الذراع بأنه (٤٥) سم، وبعملية حسابية بسيطة نتوصل لمعرفة مقدار الثلاثة.

٧- بالنسبة لمنهج المحقق قلتَ: (**بأنني أوجزتُه بنصف صفحة، وأنه غلب عليه نقد السمهودي..**)، ولم تنقل أنني قلت: (**لقد سلك المؤلف طريقة الجمع والاستيعاب، ونَقْل جميع الأقوال الواردة في الرواية، وهو يذكر مصادره في أغلب الأحيان إلا ما ندر كشأن بقية العلماء، وهو لا يكتفي بالنقل بل يناقش الرواية فيؤيدها أو يعارضها، ويبيّن صحتها من ضعفها**).

٨- وأما قولك: (بأن الحديث عن المصادر جاء مختصراً مخلاً)، فأفيدك بأن تركيزي كان على مصادر المؤلف المتعلقة بتاريخ المدينة حيث إن قسماً منها لا يزال مفقوداً، وهي المهمة بالنسبة للقارئ، وأما بقية المصادر فقد أجملتها؛ لأنها معروفة مطبوعة متوفرة.

٩- صحيح أنني وثقت الشعر من مصادر غير الدواوين، ولكن ليس صحيحاً أن المصادر الأخرى مصادر غير أصلية، وحجتي أن المؤلف نفسه

نقل عنها وبروايتها المختلفة عن رواية الدواوين في أغلب الأحيان.

١٠ـ ذكر الدكتور أن المواقع المذكورة في كتاب السمهودي تقع في المدينة أوفي منطقتها، وفي نفوس الباحثين والقراء الشيء الكثير؛ لأنها تتعلق بالسُّنة والغزوات النبوية والأحداث التاريخية وأخبار الصحابة والتابعين.. ثم قال: (**بأنها جاءت في (٤٣٠) صفحة دون جهد المحقّق، وأنه لم يأت بشيء جديد**)، وأرى أن فضل تحقيقي يكمن في تقديم هذه النصوص سليمة من التحريف والتصحيف الذي وقع فيه غيري، وأظن بل أجزم أن أغلب الباحثين والقراء كل ما ينشدونه هو سلامة النص وصحته، وقد بذلتُ في ذلك وسعي وطاقتي، ومن ثمَّ أخرجتها إخراجاً جميلاً واضحاً مريحاً للقارئ.

١١ـ ذكر الدكتور سليمان خطأين وقع عليهما في التحقيق في كلمتين من هذا الكم الهائل الذي جاء في (٤٣٠) صفحة بل في أربعة أجزاء الكتاب، وكنت آمل أن يجد لي أكثر من ذلك فأنا لا أبرئ نفسي، ولكن مع الأسف حتى هاتين الكلمتين لا أُسلِّم بهما، أما الخطأ الأول فهو كلمة (آنقة) التي (**وردت عند السمهودي مصحفة، ولم يصححها المحقق**)، وهذا غير صحيح، فقد ذكرت في الهامش أنها في الأصول بالفاء، وأثبتُّها بالقاف استناداً إلى عالمٍ بالأماكن والمواضع هو البكري صاحب معجم ما استعجم الذي ضبطها كتابةً فقال: (آنقة **بالقاف** على وزن فاعلة من الأنق موضع قِبل النقيع)، والذي يضبط مقدَّم على الذي لا يضبط، وأما الخطأ الثاني فهو كلمة (أضافر) بالضاد، وهي عندك بالصاد كما عند الهجري وياقوت كما قلتَ أنت، وأضيف أنا أنها عند البكري كذلك، ولكن ما أدري هل الاعتراض عليّ أم على المؤلف رحمه الله الذي قال بالحرف في نفس الصفحة: (**أضافر جمع ضفيرة، وهي الحقف من الرمل: اسم ثنايا سلكها النبي صلى الله عليه وسلم بعد ارتحاله من ذفران يريد بدراً، وذو الأضافر: هضبات على ميلين من**

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

هرشى، ويقال لهن: الأصافر أيضاً)، انتهى، فالمؤلف ذكر اللفظين ولست أنا الذي صحّف، وقد وثقتُ كونها بالصاد عند كل من البكري وياقوت.

وأما ماذكر الدكتور سليمان عن ضرورة تحكيم الكتب التي تحقق عن المدينة قبل نشرها فقد كفاني في الإجابة مقال سعادة الأستاذ الدكتور عالم الآثار عبد الرحمن الأنصاري حفظه الله في جريدة الوطن.

لماذا حققت كتاب وفاء الوفا؟.

اعترض الدكتور سليمان على تحقيقي لكتاب (وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى) بحجة أن الكتاب مطبوع ومحقق من قِبل أحد (الأكاديميين) أساتذة الجامعات، ويقصد الطبعة التي حققها الدكتور قاسم السامرائي، وبأنني لم آت بشيء جديد، وعلى الرغم من أن هذا الكتاب المحقق المشار إليه غير موجود في أسواق المملكة فإنني أجيب على ذلك الاعتراض بأن تلك الطبعة فيها أخطاء كثيرة. أضع بين يدي القراء ثلاثة نماذج تبين الحاجة إلى إعادة تحقيق الكتاب.

١- قال المؤلف في الفصل الحادي والثلاثين من الباب الرابع وهو يتحدث عن الحواصل والخزائن الموجودة في المسجد الشريف في زمنه: (**وفي جهة المغرب أيضاً إلى جانب المنارة الشمالية الغربية المعروفة بالخشبية ـ سميت بذلك لأن جَدَّ الخشبيينَ كان يؤذن بها ـ خزانة صغيرة..**) لقد حَرَّف المحقق ٤٧٣/٢ قول المصنف: (**جد الخشبيين**) إلى (**حد الخشبتين**)، وضبط قوله: (**يؤذِّن**) هكذا (**يؤذَّن**) بالبناء للمفعول حتى يستقيم معنى الجملة عنده، أقول: صحيح أن هذا التحريف موجود في بعض النسخ الخطية، وكذلك في مطبوعة سابقة، ولكنه صحيح أيضاً أن عبارة (جد الخشبيين) موجودة في نسخ أخرى نص المحقق على اعتماده عليها، ولكنه لم يشر إلى هذه العبارة الصحيحة في تحقيقه، ثم ما معنى وما مناسبة (حد الخشبتين يؤذَّن بها)؟، وأما الذي أثبتناه فيؤكده ترجمة البدر بن فرحون في كتابه

(نصيحة المشاور) لبعض هؤلاء المؤذنين الخشبيين الذين تنسب إليهم هذه المنارة، ومنهم: الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن يحيى الخشبي.

٢ـ قال المؤلف في الفصل الثاني عشر من الباب الرابع ينقل أثراً عن ابن شبة ويحيى: (**زاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسجد من شاميّه ثم قال: لو زدنا فيه حتى نبلغ به الجبّانة كان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، زاد يحيى: وجاءه الله بعامر**). أقول: حُرِّفتْ هذه العبارة الأخيرة في طبعة الدكتور قاسم (٢/٢٤٢) إلى (**وخار الله لعمر**) على الرغم من اعتراف المحقق بأنها في الأصول (**وجاه الله بعامر**) ثم قال: (**وفي الخبر نفسه في كتاب المناسك للحربي (وجاه الله لعام)، والتصويب من قراءة حمد الجاسر لنص الحربي المحرّف**). انتهى. عجيب هذا التصرف من المحقق الذي يعترف بالعبارة الصحيحة في نسخ الكتاب الخطية ثم ينقل عن الأستاذ حمد الجاسر الذي قرأ العبارة محرّفة في كتاب ثانٍ واجتهد في تصحيحها، أقول: إذا كان العلامة حمد الجاسر رحمه الله معذوراً؛ لأنه لم يطلع على الأصول، وليس هو بصدد تحقيق نص، فما عذر المحقق الذي اعتمد على عدة نسخ خطية، وكلها أثبتت العبارة صحيحة كما اعترف هو؟ اللهم إلا إذا لم يحسن قراءة (**وجاءه**)؛ لأنه في النسخ الخطية هكذا (**وجاه**)، حيث إن أغلب النساخ في الماضي لا يثبتون الهمزة في الخط، فكيف يا ترى يغيب هذا على محقق له خبرة كبيرة في المخطوطات والكتب والمصادر؟، ثم ما مناسبة (**وخار الله لعمر**)، وقوله رضي الله عنه جاء بعد انتهائه من الزيادة كما يدل عليه النص؟، وأما معنى (**وجاءه الله بعامر**): أي هيّأ الله لهذا المسجد مع هذه الزيادة الكبيرة مَن يعمره بالصلاة والذكر، وهذا واضح لا يحتاج إلى إعمال فكر.

٣ـ قال المؤلف في الفصل الثالث من الباب الثاني: (**ولا شك أن الإقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل إجماعاً، فيستصحب ذلك بعد**

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

وفاته حتى يثبت إجماعٌ مثلُه). والذي صنعه المحقق هنا (١٢٧/١) أنه أبدل كلمة (**فيستصحب**) بكلمة (**فيستحب**) قائلاً في الهامش: في الأصول (فيستصحب) وهو تحريف بيِّن. أقول: تحريف بيّن ممن؟ من جميع النسخ على كثرتها، وحتى من المطبوعة القديمة أيضاً؟، والاستصحاب من الأدلة الفقهية والمصادر التشريعية عند كثير من العلماء، وعبارة المؤلف تتحدث عن حكم كون الإقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل إجماعاً، وأن هذا الحكم يمكن أن يستصحب بعد وفاته فتكون الإقامة بالمدينة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم أفضل أيضاً، ثم أكد المؤلف هذا المعنى بقوله: (**حتى يَثبتَ إجماعٌ مثلُه**)، أي: مثل الإجماعِ الأول برفع ذلك الحكم عنه بعد الوفاة، والله أعلم.

وأخيراً أقول: ليت المحقق أثبت هذه النصوص كما جاءت في أصولها وعلّق عليها بالهامش كما يريد، أما أن يغير النص الأصلي قاصداً متعمداً فهذا غير مقبول، ثم إذا كان هذا التغيير للنص ناتجاً عن غموض أو اضطراب في النص فما بال المحقق أيضاً يغير نصوصاً أخرى مفهومة معلومة لديه؟ حيث يقول في هامش (٢٥٨/٣) بعد أن غيّر في ألفاظ الحديث: (**وقد آثرت لفظ مسلم على لفظ السمهودي حيث وردت بعض الاختلافات في الألفاظ مثل: (إزاره = رداءه، فلهزني = فلهدني**)). أقول: هذه الألفاظ من رواية النسائي وليس من السمهودي رحمه الله الذي قال بالحرف: (روينا في صحيح مسلم والنسائي)، ولو خرّجه المحقق عند النسائي لعرف ذلك، وإدخال ألفاظ بعض الروايات في بعضها الآخر أمر مقبول عند العلماء لا غبار عليه، ولا يحتاج إلى تغيير النصوص وتحريفها. والله أعلم.